جميعها أما قوة المدرك فلان السعي ليس من العبادات
التي تطلب الايتان بها في غير النسك كالطواف وليس قربة
في نفسه فهما كالوقوف بعرفة ورمي الجمار فلا تطلب
الزيادة فيها على الوارد عن القائل خذوا عني مناسككم
صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الرملي نفسه في باب السعي من
شرحه لايضاح المناسك انه لا يندب الخروج عن خلاف
ابي عبد الرحمن بن بنت الشافعي وابي حفص بن الوكيل
وابي بكر الصيرفي في قولهم انه يحسب الذهاب من الصفا
الى المروة والعود منها الى الصفا مرة واحدة من السعي
وعلله الرملي بتعالجه بان الخلاف اثما يرجع لقوة
دليله او مدركه قال بل الظاهر انه لا يجوز لانه اتى بصورة
عبادة بقصدها مع فسادها لكن قد يحتج عما اتى
من كراهة اعادته لكونه هذا الا ان يفرق انتهى وقد
ذكر عبارة غير شرح الايضاح للرملي في كتابي
المتقدم ذكره آنفا وذكرت فيه غير هذه المسئلة مما رجع
الرملي كان حجر فيه بعدم المراجعة فراجعه منه ان اردته
على ان هذا الوجه ضعيف في النقل ايضا كما مدرك

ولهذا

ولهذا لم يحكه الماوردي المذهب الرافعي في شرحيه والنووي
في الروضة والايضاح وغيرها وكذا الصيمري في الموجز
وغيرهم من اكثر من وقفت على كلامه من ائمتنا
الشافعية وراجعت في كلام بعضهم نقلا عن فتاوى القفال
وقد قال بعضهم ما نصه لكن يكتب في النسخة احتراز لا
يستحب وهي صواب فلعل احتراز فيها من ناسخ وصواب
الزركشي في الخادم اثباتها قال وعبارته اي القفال اذا
سعى عقب طواف القدوم فانه يستحب له ايضا ان يسعى
عقب طواف الافاضة الاول ويكون واجبا والثاني سنة
بخلاف الصلاة اعني ركعتي الطواف على احد القولين
لان الصلاة ورد فعلها اثنين وهما لم يرد الشرع بالسعي
ثانيا فافترقا الا ترى الى قوله اولا ايضا وهو انه ان السعي يجب
فعله بعد طواف الركن ثانيا ولا يجب قطعا بخلاف ركعتي
الطواف فانها يجب على قوله الآن صلاة ركعتي الطواف
ورد فعلها اثنين بعد طواف الركن فوجب بقوله احتراز عما
مناسككم ولم ترد اعادة السعي اثنين بعد طواف الركن فلم
يجب قطعا انتهت عبارة خادم الزركشي بحروفها

Copyright © King Saud University